

تقرير عن ندوة الرسوم المسيئة للرسول ﷺ بين حرية التعبير واحترام المقدسات

إعداد: أ. مروة حسنى (*)

عقدت رابطة الجامعات الإسلامية بالتعاون مع مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي ندوة عن "الرسوم المسيئة للرسول ﷺ بين حرية التعبير واحترام المقدسات". وذلك يوم الأربعاء ٨ من صفر ١٤٢٧ هـ الموافق ٨ من مارس ٢٠٠٦ م. وحضرها لفييف من رجال الثقافة والصحافة والإعلام وتحدث فيها كل من:
الأستاذ الدكتور جعفر عبد السلام - الأمين العام لرابطة الجامعات الإسلامية
الأستاذ الدكتور محمد عبد الحليم عمر - مدير مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي
الأستاذ الدكتور محمد فؤاد البرازي - رئيس الرابطة الإسلامية بالدانمارك
وفي بداية الندوة تحدث الدكتور محمد عبد الحليم عمر عن "المقاطعة بين الواجب الديني والردع الدنيوي"، موضحاً أن المقاطعة من أهم الأسلحة في الصراعات التي تقع بين الأمم والدول. وفصل سيادته مفهوم المقاطعة في الاصطلاح السياسي وهي عدم التعامل مع الغير دولة أو فرداً - سياسياً واقتصادياً واجتماعياً.

ثم أشار إلى أهداف المقاطعة وأنواعها حيث إن المقاطعة تهدف إلى إجبار الخصوم بالتوقف عن اعتدائهم وردعهم عن التفكير في محاولة تكرار هذا الاعتداء.
وعن أنواع المقاطعة فقد حدها سيادته في ثلاثة أنواع وهي:

(*) مشرف مكتبة الرابطة.

١- المقاطعة الاقتصادية.

٢- المقاطعة السياسية.

٣- المقاطعة الاجتماعية والثقافية.

فالمقاطعة الاقتصادية تكون بوقف الاستيراد والتصدير. والمقاطعة السياسية تكون بسحب السفراء. والمقاطعة الاجتماعية والثقافية تكون بعدم الاشتراك في المؤتمرات الدولية والمحافل الثقافية.

كما تحدث سيادته عن المقاطعة في الواقع العملي حيث تعتبر من أهم الأسلحة - التي تستخدم في الصراع مع الغير- التي عرفتها البشرية على مدى التاريخ وحتى الآن، فالمقاطعة قام بها مشركو مكة لرسول الله ﷺ حيث إن قريشاً في حربها للإسلام والمسلمين استخدمت كل الأسلحة ومنها المقاطعة لهم.

وأوضح د. محمد عبد الحليم عمر الموقف الإسلامي من المقاطعة موضحاً أنه في حالة الموازنة بين ما تسببه المقاطعة من خسائر اقتصادية لنا وبين ضرورة المحافظة على مقدساتنا وديننا فإن القرآن الكريم أرشدنا إلى أنه يجب تغليب المحافظة على الدين ويعوضنا بكرمه وفضله الخسائر الاقتصادية وذلك في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ بَعْدَ عَامِهِمْ هَذَا وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً فَسَوْفَ يُغْنِيكُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾ [التوبة: ٢٨].

وأكد سيادته على أن المقاطعة مشروعة إسلامياً لمن يعتدى على المسلمين وتشتد إذا كان الاعتداء على رسول الله ﷺ كما حدث أخيراً في قضية الرسوم المسيئة للرسول ﷺ. وقد أثبتت هذه المقاطعة جدواها عندما قاطع المسلمون المتتجات الدائمية.

ثم تحدث الأستاذ الدكتور جعفر عبد السلام الأمين العام لرابطة الجامعات الإسلامية مرحباً بالسادة الضيوف، وعبر عن امتنانه لحضور الدكتور محمد فؤاد

البرازى والدكتور محمود سالم الشيخ نائب رئيس جامعة فلورنسا بإيطاليا. ثم أشار سيادته إلى تجربته فى ضوء مؤتمر الاستشراق الذى أقيم فى رحاب جامعة المنيا، وحضره ما يقرب من تسعين عالماً من جنسيات مختلفة بعضهم مسلمين والبعض الآخر يدين بديانات أخرى. ووضح سيادته أن هذا المؤتمر له صلة وثيقة بما حدث من إساءات لرسول الله ﷺ.

وقد اشترك الحاضرون فى إصدار بيان يتضمن نبد الإساءة وضرورة احترام الأديان كلها حيث إن الإسلام يعترف بالديانات الأخرى، ويعتبر المساس باليهودية والمسيحية مساساً بالإسلام وبرسالة الإسلام.

وأضاف سيادته أنه فيما يتصل بالإساءة إلى الأديان وبالإساءة إلى النبى محمد ﷺ فهى فى نظر القانون المصرى جريمة. حيث يوجد باب كامل فى قانون العقوبات المصرى عن ازدراء الأديان أو الإساءة إليها وهو ما يجرم كل ما يسئ إلى الأديان، فقانون العقوبات يشجع التسامح ويعترف بالأديان كلها.

وتقع العقوبة على من يزدري الأديان بأى نوع من أنواع التعبير (الكتابة، الخطابة، الرسم) وجعل العقوبة هى عقوبة الجنحة.

وأشار سيادته إلى أن القانون عندما يحكم بالحبس فإن العقوبة هنا قد تصل إلى ثلاث سنوات، فالقانون المصرى يعمل على حماية الأديان وحماية حق التعبير بشكل عام.

ثم أوضح سيادته أنه فيما يخص القانون الدولى، فهناك ما يعرف بالحق الدولى للحقوق المدنية والسياسية. وقد تحدث هذا العهد عن حرية التعبير حيث إنها تعطى لكل إنسان الحق فى أن يلتمس الأخبار والمعلومات وكل ما يمكن أن يكون به رأى من أى مصدر كان سواء كان هذا المصدر صحفياً أو وسائل إعلام مختلفة وأيضاً إعطاء الشخص حرية التعبير عن رأيه بأى طريقة تحلو له سواء بالرسم أو الحديث أو الكتابة.

وبين سيادته أن المادة ١٩ فقرة ٢ والمادة ٢٠، ٢١ تحدثت عن ما يمكن أن نطلق

عليه القيود التي ترد على حرية التعبير، حيث إن حرية التعبير والنشر يمكن أن تكون محلاً للقيود التي يفرضها القانون وذلك من أجل عدم الإساءة إلى حريات وسمعة الآخرين فلا يمكن أن تمس حرية الآخرين. فالحرية تقف عندما تتجاوز الحد وتعتدى على حقوق الآخرين.

وأكد سيادته أن كل القوانين تعاقب على السب والقذف والإهانة سواء لهيئة أو لدين أو لشخص بشكل عام.

واختتم الدكتور جعفر عبد السلام حديثه بالتأكيد على عدم جواز إهانة أو قذف الأشخاص أو الهيئات أو غيرها لأن هذا كله يعتبر جريمة يعاقب عليها القانون.

ثم تحدث د. محمد فؤاد البرازي رئيس الرابطة الإسلامية بالدامار، الذي بدأ حديثه بشكر رابطة الجامعات الإسلامية ممثلة في أمينها العام فضيلة الأستاذ الدكتور جعفر عبد السلام، والأستاذ الدكتور محمد عبد الحليم عمر مدير مركز صالح كامل.

وأوضح سيادته أن نشر الرسوم الكاريكاتيرية قد أساء لهم بشكل خاص وللمسلمين بشكل عام. ورأى أن المقاطعة أمر يتعلق بالدول فيما بينها حيث إن موضوع المقاطعة يعبر عن موقف شعبي لجمهورية مصر العربية ولشعوب إسلامية كثيرة ولكن هذا لا يلزم بالضرورة جالية إسلامية تعيش في دولة لها وزنها الدولي.

وأكد الدكتور محمد فؤاد البرازي على التهذئة لا على التصعيد وعلى حل الأزمة بأسلوب حضاري ديموقراطي بعيداً عن التصعيد وبالحوار الهادئ الرصين.

ووضح سيادته أن للرسوم الكاريكاتيرية التي أقدمت على نشرها جريدة يولاند بوسطن في الدمار، خلفية مهمة لا يعلمها كثير من الناس.

وخلصتها أن رئيس الوزراء وجه الدعوة إلى ٢١ شخصية من المؤسسات الإسلامية التي تضم مجموعة من الأئمة لمناقشة أسباب جنوح بعض الشباب المسلم إلى ارتكاب أعمال عنف مخلة بالأمن.

وقال: يجب علينا أن نتعاون مع الجهات الإسلامية لوقف تشويه الإسلام لئلا يصبح في عقول هؤلاء مجموعة من الأفكار المتشددة المتطرفة.

وقال: علينا أن نتبّه إلى أن أكثر المسلمين مؤيدون للحرية والديمقراطية. وقد تحدثتُ في هذه الجلسة وأكدتُ على أن أعمال العنف والتطرف ليست من الإسلام في شيء ثم اقترحت مجموعة من الأفكار التي تساعد على مواجهة العنف والتطرف كان منها (منع وسائل الإعلام من التعرض لكافة الأديان السماوية لما يخلفه من ردود أفعال شديدة من بعض معتنقي هذه الأديان).

وأشار د. محمد فؤاد البرازي إلى الأعمال التي قامت بها الرابطة الإسلامية بالدانمارك للتصدي لإساءة الرسول حيث قال: تقدمت الإسلامية باقتراح يدعو إلى ضرورة رفع دعوى قضائية ضد الصحيفة.

وناشدت أيضاً الرابطة الإسلامية في الدانمارك التزام الهدوء والتوقف عن التظاهر.

وطالب الدكتور محمد فؤاد البرازي بإصدار قانون دولي عن طريق الأمم المتحدة يجرم من يتعرض للأديان والمعتقدات الدينية ومراعاة حقوق الجالية الإسلامية عن مناقشة أي حل يستهدف إنهاء الأزمة، وإدانة أعمال العنف بكافة صورها، واعتبار الثغرات الدينية بعض الأسباب التي تولد الكراهية والعنف.
